شركة العروبة للسمسرة
في الأوراق المالية ش.م.م ترخيص هيئة سوق المال رقم ١٥
AL OROUBA SECURITIES
BROKERAGE company S.A.E.C.M.A NO.15

السادة / بورصة الأوراق المالية

إدارة الإفصـــــاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات والمركز المالى والإيضاحات المتممة للمركز المالى عن السنه الماليه المنتهيه في ٢٠٢٣/٣/٣١ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مسئول علاقات المستثمرين

محمود مدحت محمود

● الفرع الرئيسى : ٦ ميدان الفلكى - عابدين - القاهرة
تليفون : ٢٧٩٢٠٢٠٤ - ٢٧٩٢٠٣٣٨ (٠٢) ٢ + فاكس : ٢٧٩٢٠٣٩٠ (٠٢) ٢ +

شركة العروبة للسمسرة فى الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

القوائم الماليه الدوريه

عن الفتره الماليه المنتهيه

فى

٣١ مارس ٢٠٢٣

و تقرير مراقب الحسابات عنها

شركة العروبة للسمسرة فى الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

المحتويات	صفحة
تقرير مراقب الحسابات	-
الميزانية	١
قائمة الدخل	٢
قائمه الدخل الشامل	٣
قائمة التغير في حقوق الملكية	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
الايضاحات المتممة للقوائم المالية	٦-٢٨

Audi Consult

مكتـــب أودى كونسلت
للمحاسبة والمراجعة والاستشارات
المالية

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

تقريـــر فحـــص محـــدود الـــي / رئـــيس وأعضـــاء مجلـــس إدارة شـــركة العروبـــة للسمســـرة في الأوراق المالية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة العروبة للسمسرة في الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية) فى ٢٠٢٣/٠٣/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل الاخر والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة اشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ٠ والإدارة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا فى التوصل الى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها ٠

نطاق الفحص

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشاة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها "ومتطلبات الهيئة العامة لسوق المال ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات – بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية – وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى ويقل الفحص المحدود جوهريا فى نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فان أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التى قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعلية فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية ٠

اساس ابداء الاستنتاج المتحفظ

- بخصوص ملاحظاتنا السابقة عن الدراسة المطلوبة للخسائر الائتمانية المتوقعه مازالت الشركة لم تقم بعمل الدراسة المطلوبة طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية
- بلغ رصيد العملاء المدين في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ (١٢٦٦٣٧٧٢) تضمن مبلغ (٩٩٢٦١٣٥) غير مغطى باسهم تم اثبات خسائر اضمحلال لها بنحو (٨٠٧٢٣٨٧) بفارق قدره (١٨٥٣٧٤٨) لم تقم الشركة باثباتها مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على اموال الشركة

الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تاثير التسويات والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها اذا ما تمكنا من الحصول على الدراسة المذكورة في الفقرة اعلاه وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – فى جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٣/٠٣/٣١ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.

١٣ عمارات العبور - الدور الثالث عشر - شقة ٦
شارع صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة
ت.ف ٢٤٠٤٢٩٧٥- ٢٤٠٥٤٨٣٩
e-mail: audiconsult2000@ yahoo.com

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا

ـ وبالاشارة الى ماورد تفصيلا في الايضاح رقم ١٤من الايضاحات المتممة للقوائم المالية فقد حققت الشركة خسائر متراكمة بلغت (١٩,٦٩٤,٥٢٦) جنيه بما يزيد عن نصف قيمة حقوق المساهمين مما يستدعي دعوة الجمعية العمومية الغير عادية للنظر في حل الشركة او استمرارها طبقا للمادة ٦٩ من القانون رقم٤ لسنة ٢٠١٨- و بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٣٠ تم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للنظر في استمرار النشاط وتم انعقاد الجمعية والموافقة على استمرار النشاط

ـ وبتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٣ تمت الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية للموافقة على زيادة راس مال الشركة بقيمة ٥ ملايين جنيه مصري من الارصدة الدائنة للمساهمين وذلك لتدعيم الموقف المالي للشركة وتمت الموافقة على الزيادة وجاري التاشيرفي السجل التجاري بعد اعتماد الجمعية من الجهة الادارية المختصة

تحريرا في ٢٩ /٠٥ /٢٠٢٣

محاسب قانوني
د/ شريف محمد عبد الحميد السكري
كلية التجارة-جامعة القاهرة
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
رقم القيد بسجل مراقبى الحسابات بالهيئه العامه للرقابه الماليه (١٨٢)

١٣ عمارات العبور - الدور الثالث عشر - شقـة ٦
شارع صلاح سالم - مدينـة نصـر- القاهـرة
ت.ف ٢٤٠٤٢٩٧٥- ٢٤٠٥٤٨٣٩
e-mail: audiconsult2000@ yahoo.com

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

المركز المالي الدوري

فى ٣١ مارس ٢٠٢٣

	ايضاح رقم	٣١/٠٣/٢٠٢٣ جنيه مصرى	٣١/١٢/٢٠٢٢ جنيه مصرى
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الاصول الثابته بالصافي	(٣-٢) - ٩	٧٥٢ ٦٤٠	٧٧٨ ٩٠٤
مشروعات تحت التنفيذ	(٣-٤) - ١٣	١ ٨٦١ ٣٥٥	١ ٧٠٧ ٦٦٠
استثمارات في شركه مصر للمقاصه	(٣-٥) - ٧	٢٠٥ ١٠٠	٢٠٥ ١٠٠
صندوق ضمان التسويات	(٣-٥)	٤٨٨ ٩٨١	٤٨٨ ٩٨١
مجموع الأصول غير المتداولة		٣ ٣٠٨ ٠٧٦	٣ ١٨٠ ٦٤٥
الأصول المتداوله			
نقديه بالصندوق و البنوك	(٣-٢٦) - ٤	٢ ٢١٤ ٧٨٥	٣ ٧١٦ ٧١٣
عملاء (بالصافى)	٥	٤ ٥٩١ ٣٨٥	٤ ٦٨٣ ٢٧٩
مصر للمقاصه		٨٩٥ ٠٦٣	٢١٥ ٣٨٩
مدينون و حسابات مدينه اخرى	٦	١٠ ٤٧٧ ٦٦٥	١٠ ٥٢٠ ٥٢٧
مجموع الأصول المتداولة		١٨ ١٧٨ ٨٩٩	١٩ ١٣٥ ٩٠٩
إجمالي الأصول		٢١ ٤٨٦ ٩٧٥	٢٢ ٣١٦ ٥٥٤
حقوق الملكية و الإلتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل	(٣-٣٠) - ١٤	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
الاحتياطي القانوني	(٣-١٢)	٣٠٥ ٨٢٣	٣٠٥ ٨٢٣
احتياطى عام		٩٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
ارباح (خسائر) مرحلة		(١٩ ٣٣٠ ٢٥٣)	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)
ربح (خسارة) الفترة		(٣٦٤ ٢٧٣)	(٦ ٥٤٩ ٢٩٨)
مجموع حقوق الملكية		٥ ٢٠١ ٢٩٦	٥ ٥٦٥ ٥٧٠
الالتزامات غير المتداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة	(٣-٢٧/ ٢) - ٢١	٧٨ ٠٢٢	٧٩ ٩٥٠
قروض مسانده	١٢	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع الألتزامات غير المتداولة		١٥ ٠٧٨ ٠٢٢	١٥ ٠٧٩ ٩٥٠
الالتزامات المتداولة			
عملاء دائنون		١ ١١٠ ٠٦٠	١ ٦١٢ ٤٥٢
دائنون و ارصدة دائنة اخري	١٠	٨٣ ٢٥٠	٣٨ ٤٢٢
مصلحه الضرائب	١١	١٤ ٣٤٨	٢٠ ١٦٠
مجموع الألتزامات المتداولة		١ ٢٠٧ ٦٥٧	١ ٦٧١ ٠٣٤
إجمالي الألتزامات		١٦ ٢٨٥ ٦٧٩	١٦ ٧٥٠ ٩٨٤
إجمالي حقوق الملكية و الألتزامات		٢١ ٤٨٦ ٩٧٥	٢٢ ٣١٦ ٥٥٤

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

تقرير مراقب الحسابات للفحص مرفق ،

تحريراً فى ٢٤ مايو٢٠٢٣

المدير المالي
ابراهيم زكى احمد

العضو المنتدب
محمد عاطف رسلان

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية) AL OROUBA

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المنفردة الدوريه

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٣

	ايضاح رقم	٢٠٢٣ من ٢٠٢٣/٠١/٠١ الى ٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢ من ٢٠٢٢/٠١/٠١ الى ٢٠٢٢/٠٣/٣١ جنيه مصرى
ايرادات النشاط	٣/١٦ ١٥	٦٢٩ ٢٧٥	٩٥٩ ٤٥٧
تكلفه الحصول علي الايراد	١٦	(٢٠٣ ٢٠٦)	(٣١٦ ٣٦٣)
مجمل الربح		٤٢٦ ٠٦٩	٦٤٣ ٠٩٤
ايرادات اخري	٣/١٨ ١٨	٦٩ ٩٢٧	١١٣ ٩٢١
مصروفات تسويق		-	(٢١٠ ١٧٠)
مصروفات اداريه و عموميه	١٧	(٩٣٤ ٥٦٧)	(٦٧٣ ٩٧١)
عبء الاضمحلال (الخسائر الائتمانيه المتوقعه)		-	(١ ١٦٥ ٤٨٠)
أرباح (خسائر) تقييم العملات الاجنبية		٧٤ ٣٠٤	٣٢ ١٦١
المساهمه التكافليه في نظام التأمين الصحي الشامل		(١ ٩٣٤)	(٢ ٦٨٣)
صافي الربح (الخساره) قبل الضرائب		**(٣٦٦ ٢٠١)**	**(١ ٢٦٣ ١٣٠)**
الضريبة المؤجله	٢١/٢	١ ٩٢٨	(١ ٢٥٢)
ربح (خسارة) الفترة		**(٣٦٤ ٢٧٣)**	**(١ ٢٦٤ ٣٨٢)**
نصيب السهم الأساسي و المخفض فى ربح (خسارة) الفترة	١٩	(٠,٠١٤٩)	(٠,٠٥١٦)
الفتـــــرة		**ثلاثه اشهر**	**ثلاثه اشهر**

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

العضو المنتدب
محمد عاطف رسلان

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المنفردة الدوريه

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٣

	ايضاح رقم	٢٠٢٣ من ٢٠٢٣/٠١/٠١ الى ٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢ من ٢٠٢٢/٠١/٠١ الى ٢٠٢٢/٠٣/٣١ جنيه مصرى
ربح (خسارة) الفترة		(٣٦٤ ٢٧٣)	(١ ٢٦٤ ٣٨٢)
الدخل الشامل الآخر			
البنود التى لم يتم اعاده تبويبها لاحقا لقائمه الارباح والخسائر		-	-
أرباح (خسائر) إعادة تقييم الأستثمارات المالية المتاحة للبيع		-	-
الأرباح (الخسائر) الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات		-	-
ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل والتى لم يتم اعاده تبويبها للارباح والخسائر		-	-
البنود التى يتم اعاده تبويبها لاحقا لقائمه الارباح والخسائر		-	-
فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية		-	-
تغطية التدفق النقدي		-	-
مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة		-	-
إجمالي الدخل الشامل عن الفترة		(٣٦٤ ٢٧٣)	(١ ٢٦٤ ٣٨٢)

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

العضو المنتدب
محمد عاطف رسلان

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية الدوريه

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٣

	رأس المال المدفوع جنية مصرى	الاحتياطى القانونى جنية مصرى	احتياطى عام جنيه مصرى	أرباح (خسائر) مرحلة جنية مصرى	أرباح (خسائر) الفترة جنية مصرى	الاجمالى جنية مصرى
٢٠٢٢						
رصيد حقوق الملكية فى ٢٠٢٢/٠١/٠١	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	–	١٢ ١١٤ ٨٦٨
الدخل الشامل						
صافى أرباح (خسائر) الفترة					(١ ٢٦٤ ٣٨٢)	(١ ٢٦٤ ٣٨٢)
بنود الدخل الشامل الأخر					–	–
إجمالي الدخل الشامل	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	(١ ٢٦٤ ٣٨٢)	١٠ ٨٥٠ ٤٨٦
معاملات مع المساهمين						
المحول إلي الاحتياطي القانوني						
رصيد حقوق الملكيه فى ٣١ مارس ٢٠٢٢	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	(١ ٢٦٤ ٣٨٢)	١٠ ٨٥٠ ٤٨٦
٢٠٢٣						
رصيد حقوق الملكية فى ٢٠٢٣/٠١/٠١	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٩ ٣٣٠ ٢٥٣)	–	٥ ٥٦٥ ٥٧٠
الدخل الشامل						
صافى أرباح (خسائر) الفترة					(٣٦٤ ٢٧٣)	(٣٦٤ ٢٧٣)
بنود الدخل الشامل الأخر					–	–
إجمالي الدخل الشامل	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٩ ٣٣٠ ٢٥٣)	(٣٦٤ ٢٧٣)	٥ ٢٠١ ٢٩٦
معاملات مع المساهمين						
المحول إلي الاحتياطي القانوني			–			–
رصيد حقوق الملكيه فى ٣١ مارس ٢٠٢٣	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٥ ٨٢٣	٩٠ ٠٠٠	(١٩ ٣٣٠ ٢٥٣)	(٣٦٤ ٢٧٣)	٥ ٢٠١ ٢٩٦

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

العضو المنتدب
احمد عاطف رسلان

شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية الدوريه

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٣

	ايضاح رقم	٢٠٢٣ من ٢٠٢٣/٠١/٠١ الي ٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢ من ٢٠٢٢/٠١/٠١ الي ٢٠٢٢/٠٣/٣١ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب		(٣٦٦ ٢٠١)	(١ ٢٦٣ ١٣٠)
تعديلات لتسوية صافى الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
اهلاكات الاصول الثابتة	(٩)	٣٢ ٤٧٩	٣٨ ٠٥٤
المكون (المستخدم) من المخصصات		-	١ ١٦٥ ٤٨٠
اثر التغير في اسعار الصرف		(٧٤ ٣٠٤)	(٣٢ ١٦١)
فوائد دائنه	(١٨)	(٥ ٧٧٥)	(١٦ ٦٧٧)
ايرادات اخري	(١٨)	(٦٤ ١٥٢)	(٩٧ ٢٤٤)
ضرائب الدخل المدفوعة		-	-
أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		(٤٧٧ ٩٥٣)	(٢٠٥ ٦٧٧)
(الزيادة) النقص فى المدينون و الحسابات المدينة الاخرى	(٦)	٤٢ ٨٦٢	(١١ ٧٥٥)
(الزيادة) النقص فى العملاء وأوراق القبض	(٥)	(٥٨٧ ٧٨٠)	١ ٦٤٧ ٣٩٥
الزيادة (النقص) في الدائنون و الأرصدة الدائنة الاخرى	(١٠) - (١١)	(٤٦٣ ٣٧٧)	(٧٦٨ ٥٥٧)
النقديه و ما في حكمها (ودائع مربوطه لمده تزيد عن ٣ اشهر)		-	-
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل		(١ ٤٨٦ ٢٤٩)	٦٦١ ٤٠٦
التدفقات النقدية من أنشطة الأستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٩)	(٦ ٢١٥)	(٢٤ ٩٠٩)
مقبوضات من بيع أصول ثابتة		-	-
النقص (الزياده) في مشروعات تحت التنفيذ	(١٣)	(١٥٣ ٦٩٥)	(١٥٣ ٦٩٥)
المسترد من حصه الشركه في صندوق ضمان التسويات		-	١٨١ ٠٨٧
المسترد من حصه الشركه بمصر للمقاصه		-	-
فوائد دائنه	(١٨)	٥,٧٧٥	١٦,٦٧٧
ايرادات اخري	(١٨)	٦٤,١٥٢	٩٧ ٢٤٤
استثمارات بغرض البيع		-	-
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار		(٨٩ ٩٨٣)	١١٦ ٤٠٤
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
الزيادة (النقص) في البنوك الدائنة		-	-
الزيادة (النقص) في القروض المساندة	(١٢)	-	(٥٠٠ ٠٠٠)
توزيعات الأرباح المدفوعة		-	-
الزيادة (النقص) في القروض		-	-
صافى النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التمويل		-	(٥٠٠ ٠٠٠)
صافى الزيادة (النقص) في النقدية بالصندوق ولدى البنوك خلال الفترة		(١ ٥٧٦ ٢٣٢)	٢٧٧ ٨١١
اثر التغير في اسعار الصرف		٧٤ ٣٠٤	٣٢ ١٦١
النقدية بالصندوق ولدى البنوك فى بداية الفترة	(٤)	٣ ٧١٦ ٧١٣	٤ ١٥٨ ٩٧٤
النقدية بالصندوق ولدى البنوك فى نهاية الفترة		٢ ٢١٤ ٧٨٥	٤ ٤٦٨ ٩٤٦
و تمثل النقديه و ما فى حكمها فيما يلي :-			
صافي النقديه و ما في حكمها اخر الفتره		٢ ٢١٤ ٧٨٥	٤ ٤٦٨ ٩٤٦
النقديه و ما في حكمها (ودائع مربوطه لمده تزيد عن ٣ اشهر)		-	-
النقديه و ما في حكمها اخر الفتره	(٤)	٢ ٢١٤ ٧٨٥	٤ ٤٦٨ ٩٤٦

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

المدير المالي

ابراهيم زكي احمد

العضو المنتدب

هشام عاطف رسلان

١- نبذة عن الشركة :

١/١ اسم الشركة :

- تأسست شركة العروبة للسمسرة في الأوراق المالية "شركة مساهمة مصرية" عن طريق الاكتتاب المغلق وطبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتم الموافقة على تأسيس الشركة طبقا للمادة ١٣٠ من القانون رقم ٩٥لسنة١٩٩٢ بإصدار قانون الشركات المشكلة بالهيئة العامة لسوق المال بجلستها المنعقدة في ١٩٩٤/٣/٢
- تم نشر النظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات تحت رقم ٩٢ في يناير ١٩٩٥ كما تم قيد الشركة في السجل التجاري تحت رقم ٩٤١٥ بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٠.

٢/١ غرض الشركة :

يتمثل غرض الشركة في

- القيام باعمال السمسرة فى الاوراق المالية و التعامل و الوساطة و السمسرة فى السندات و قد حصلت الشركة على الترخيص رقم (١٥) من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٩٩٤/٠٤/٢٣.
- مع مراعاة احكام القوانين و اللوائح و القرارات السارية و بشرط استصدار الترخيص اللازم لممارسة هذه الانشطة.
- يجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع شركات الاموال التى تزاول اعمالا شبيهه باعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج. كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركان او تشتريها او تلحقها بها و ذلك طبقا لاحكام القانون و لائحته التنفيذية.

٣/١ مده الشركة :

- مده الشركه ٢٥ علماتنتهي في ٢٠٤٤/٠٦/٢٥ و ذلك طبقاللسجل التجاري للشركه .

٤/١ مقر الشركة :

- يقع مقر الشركه الرئيسي في ٦ ميدان الفلكي – باب اللوق - القاهرة

٥/١ تاريخ اعتماد القوائم الماليه للشركة :

- تم اعتماد القوائم المالية للشركه عن الفتره الماليه المنتهيه في ٢٠٢٣/٠٣/٣١ طبقالقرار مجلس الاداره المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٢٤

٦/١ تاريخ القيد بالبورصه المصريه :

- و تم طرح الشركه للاكتتاب العام بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٥ بعد التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٠/٠٣/١٤.

٧/١ السنه الماليه للشركه :

- تبدأ السنه المالية من اول يناير و تنتهى فى اخر ديسمبر من كل عام .

٢- أسس اعداد القوائم المالية :

٢ /١ أسس القياس :

- يتم إعداد القوائم المالية وفقالمعايير المحاسبه المصريه و في ضوء القوانين المصريه الساريه .

٢ /٢ عملة التعامل و عملة العرض :

- تم عرض القوائم المالية المرفقة بالجنية المصري و الذي يمثل عملة التعامل للشركة .

٢ /٣ استخدام التقديرات و الحكم الشخصي :

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقالمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى و التقديرات و الإفتراضات التى قد تؤثر على تطبيق السياسات و القيم المعروضة للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات .
- تعد التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة و عوامل أخري متنوعة. هذا و قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم اعادة مراجعة التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أوفي فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

أ- **الحكم الشخصي:**

- المعلومات الخاصة بالاحكام المستخدمة فى تطبيق السياسات المحاسبية التى لها تأثير هام على القيمة المعروضة للقوائم المالية متضمنة فيما يلى:
- الاعتراف بالايراد: يتم الاعتراف بالايراد طبقا لما هو وارد تفصيلا بالسياسات المحاسبية المطبقة.
- استثمارات فى شركات شقيقة و المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة: ما اذا كان للشركة نفوذ مؤثر على الشركات و المنشآت المستثمر فيها.
- تصنيف عقود الايجار.

ب- **الافتراضات و التقديرات غير المؤكدة:**

- المعلومات الخاصة بالافتراضات و التقديرات غير المؤكدة فى الفترة الحالية و التى قد ينتج عنها تعديل مؤثر فى القيمة الدفترية للاصول و الالتزامات فى الفترة المالية القادمة يتمثل فى:
- الاعتراف و قياس المخصصات و الالتزامات: الافتراضات الاساسية حول احتمالية و حجم تدفق الموارد.
- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للنقدية بالبنوك و عملاء و أوراق قبض و أصول مالية اخرى.

ت- **قياس القيمة العادلة:**

- يتطلب عدد من السياسات المحاسبية و الافصاحات للشركة قياس القيم العادلة للاصول و الالتزامات المالية و غير المالية.
- يتم الاعتماد فى قياس القيمة العادلة للاصول و الالتزامات على بيانات السوق المتاحة بشكل اساسى ، و يتم تبويب البيانات التى يتم الاعتماد عليها فى التقييم وفقا للتسلسل الهرمى التالى:
- المستوى (١): الاسعار المعلنة (غير معدلة) فى أسواق نشطة لاصول و التزامات متماثلة.
- المستوى (٢): مدخلات كل من الاسعار المعلنة المدرجة فى المستوى (١) و التى يتم تتبعها للاصل او الالتزام إما بصورة مباشرة (مثل الاسعار) او غير مباشرة (أى مشتقة من الاسعار).
- المستوى (٣): مدخلات للاصل او الالتزام لا تعتمد على بيانات السوق التى يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن متابعتها).
- تقوم الشركة بالاعتراف بالتحويلات بين المستويات الخاصة بتسلسل القيمة العادلة فى نهاية الفترة المالية التى يتم حدوث التغيير خلالها.
- تم ادراج المزيد من المعلومات عن الافتراضات المطبقة عند قياس القيمة العادلة فيما يلى:
- المدفوعات المبينية على اسهم.
- الادوات المالية.
- الاستثمارات العقارية.

٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

التغيرات فى السياسات المحاسبية و الإفصاحات:

- يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات علي جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية المنفرده .

١/٣ ترجمة المعاملات بالعملات الاجنبية :

- تم ترجمة المعاملات الاجنبية بسعر الصرف فى تواريخ المعاملات.
- الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف السائد فى تاريخ اعداد القوائم المالية.
- يتم ترجمة الاصول و الالتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الاجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الاجنبية بسعر الصرف فى تاريخ المعاملة .
- و بصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة فى الارباح و الخسائر ، و باستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به فى بنود الدخل الشامل الآخر:
  - الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (باستثناء الاضمحلال، يتم اعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر الى الأرباح و الخسائر).
  - الالتزامات المالية التى تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافى الاستثمار فى نشاط اجنبى ما دامت التغطية فعالة.
  - ادوات التغطية المستخدمة فى خطر التدفقات النقدية مادامت التغطية فعالة.

٢/٣ الأصول الثابتة وإهلاكاتها:

- تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الاهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة ، و يتم الاعتراف بجميع تكاليف الاصلاح و الصيانة الاخرى فى قائمة الدخل عند تحققها .
- يبدأ اهلاك الاصل عندما يكون مكانه و حالته التى يصبح عليها قادراعلى التشغيل بالطريقة التى حددتها الادارة ، و يتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت لبند المبانى و المتناقص لباقى بنود الاصول الثابتة طبقاللعمر الافتراضي للأصل ووفقالمعدلات الإهلاك التالية :

نوع الأصل	معدل الاهلاك
المبانى و العقارات	٥ %
اجهزه الحاسب الالي	٥٠%
برامج الحاسب الالي	١٥%
باق الاصول	٢٥%

- يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل .
- يتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجى المقدر للاصول الثابتة، و اذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجى المقدر بشكل جوهرى عن التقدير الاساسى، فإن صافى القيمة الدفترية يتم اهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للاصول و الاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها فى نهاية كل فترة مالية.

التكاليف اللاحقة على الاقتناء :

- يتم احتساب النفقات المتكبدة لاستبدال أى من مكونات الاصول الثابتة كبند منفصل ويتم رسملته ، كما يتم شطب المبالغ المدرجة لأي جزء مستبدل. يتم رسملة النفقات الأخري اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالاصل و يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروفات.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للاصول و الاعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها فى نهاية كل سنة مالية و تعديلها كلما كان هناك تغيير جوهرى فى اسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الاصول.

اضمحلال الأصول الثابتة :

- تقوم الشركة بشكل دورى فى تاريخ كل ميزانية بتحديد ما اذا كان هناك مؤشر على ان يكون اصل ثابت قد اضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للاصل عن قيمته الاستردادية ، فيعتبر ان هناك اضمحلال للاصل و بالتالى يتم تخفيضه الى قيمته الاستردادية ، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل .
- يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير فى التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الاصل الاستردادية منذ اثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، و تكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للاصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له او القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافى بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للاصل فى السنوات السابقة . و يتم اثبات الرد فى أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل .

٣/٣ الاصول غير الملموسة:

- تتمثل فى قيمة تكلفة الحصول على برامج من المتوقع ان يتم الاستفادة بها و ليس لها وجود مادى محدد و ملموس و الذى تم الحصول عليه او نشأ عن حقوق تعاقدية قانونية مع اطراف اخرى و يتوقع ان يترتب على حيازته تدفق منافع مستقبلية قابلة للقياس فى صورة تدفقات نقدية مستقبلية و يتم الاثبات الاولى لتلك الاصول بالقيمة التعاقدية المباشرة للحصول علها ، على ان يتم اعادة قياسها فى نهاية الفترة الماليةبتكلفة الاقتناء مخصوما منها مجمع الاستهلاك و مجمع خسائر اضمحلال القيمة - ان وجدت – و التى تمثل القيمة العادلة لتلك الاصول فى ذلك التاريخ.

٤/٣ مشروعات تحت التنفيذ :

- يتم تسجيل التكاليف التى تتحملها الشركة فى إنشاء الأصول الثابتة فى بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام فى الغرض المنشأ من أجلة يتم تحويل التكاليف الى الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة أو صافى القيمة الاستردادية أيهما اقل .

٥/٣ الاستثمارات:

١/٥/٣ استثمارات فى شركات تابعة:

- يتم ادراج الاستثمارات فى الشركات التى تسيطر علها الشركة من خلال مساهمنه فى المنشأة المستثمر فيها و لديها القدرة على التأثير على تلك الاستثمارات من خلال سلطتها علها ضمن الاستثمارات فى شركات تابعة ، حيث تثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة – تكلفة الاقتناء- فى تاريخ اصدار امر الشراء ، و يتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بقيمة الانخفاض غير المؤقت -ان وجد – تحميلا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و ذلك لكل استثمار على حده.

٢/٥/٣ استثمارات فى شركات شقيقة:

- يتم ادراج الاستثمارات فى الشركات التى تمتلك فيها الشركة نفوذ مؤثر ، و لكنها ليست شركة تابعة أو ذات مصلحة مشتركة ضمن بند استثمارات فى شركات شقيقة ، حيث يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة فى تاريخ الحيازة، و يتم القياس اللاحق لتلك الاسنثمارات فى نهاية كل فترة مالية باتباع اسلوب التكلفة ، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب التكلفة، على أن يتم القياس اللاحق لها بإتباع أسلوب حقوق الملكية لدى اعداد القوائم المالية المجمعة و ذلك بالتغير فى حقوق ملكية الشركة الشقيقة بعد تاريخ الحيازة او فى نتائج الاعمال مع تخفيض ذلك الاستثمار بقيمة أية توزيعات محصلة أو معلنة

٣/٥/٣ الاستثمارات العقاريه :

- تتمثل الاستثمارات العقارية فى قيمة العقارات (أراضى أو مبانى أو كليهما) التى تم الحصول علها و محتفظ بها بغرض إعادة البيع للحصول على أرباح رأسمالية ناتجة عن التغير الموجب فى القيمة العادلة أو لتحقيق عوائد أو كليهما معا، و ليست للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة و تشمل الأراضى المحتفظ بها لغرض مستقبلى غير محدد فى الوقت الحاضر ، و يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة –تكلفة الاقتناء- فى تاريخ الاقتناء أو فى تاريخ التبادل.

- و لا تشمل تلك الاستثمارات العقارية أى عقارات محتفظ بها و مقتناة بغرض التصرف اللاحق فيها فى المستقبل القريب أو لتطويرها أو اعادة بيعها ضمن النشاط المعتاد للشركة.
- على أن يتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات العقارية التى يتولد عنها ايرادات فى نهاية كل فترة مالية بالتكلفة مخصوما منها مجمع الاهلاك متضمنا مجمع خسائر اضمحلال القيمة ، و طبقا لنسب الاهلاك التى حددتها الإدارة لكل نوع من تلك الاستثمارات ، على ان يتم استبعاد الاستثمار العقارى من الدفاتر و ذلك عند التصرف فيه، أو عندما يتم سحبه نهائيا من الاستخدام، و لا توجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من التصرف فيه.

٦/٣ اضمحلال الأصول :

١/٦/٣ الاصول الماليه

- تطبق الشركة منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. و تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير فى الجودة الائتمانية للأصل المالى منذ الاعتراف الأولى بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا:

- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولى و التى لا تنطوى على زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى أو التى تنطوى على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هى الخسائر الائتمانية المتوقعة التى قد تنتج من حالة اخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التى بها زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، و لكن لا يوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هى الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. فى نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأول. تستخدم الشركة كلا من المعلومات الكمية و النوعية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان بناء على خصائص الأصل المالى. يمكن أن تكون المعلومات الكمية إنخفاضا فى التصنيف الائتمانى دون درجة الاستثمار. و يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة فى الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التى من المتوقع أن تسبب تغيرا جوهريا (سلبيا) فى قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة.
- بالاضافة إلى ذلك، تستخدم الشركة مؤشرات التصنيف الائتمانى الداخلى بها لتطبيق العوامل الكمية فى تقييم ما اذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان. ترى الشركة أن مخاطر الإئتمان قد زادت بشكل كبير إذا تدهور التصنيف الائتمانى بشكل كبير فى نهاية كل فترة مالية مقارنة بالتصنيف الداخلى الأصلى ، إذا تم تحديد زيادة كبيرة فى مخاطر جوهرية ، فإن هذا يؤدى الى تحويل جميع الأدوات فى النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

المرحلة الثالثة : خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثالثة الاصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعى على اضمحلال القيمة فى تاريخ القوائم المالية ، بالنسبة لهذه الاصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة.
- تحدد الشركة الاصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعى على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الإئتمان – تحدد الشركة التعثر فى السداد بأنه: أى طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الايام المستحقة).
- عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالى ضعيف ائتمانيا:
- اخلال بالعقد مثل التعثر أو التأخر فى السداد.
- من المحتمل أن يدخل العميل فى حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو
- يواجه العميل صعوبات مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.
- تقوم الشركة بمراجعة لكافة اصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه. و يتم تصنيف الاصول المالية فى تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:
- المرحلة الأولى: الاصول المالية التى لم تشهد ارتفاعا جوهريا فى مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الاولى، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية: الأصول المالية التى شهدت ارتفاعا جوهريا فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو تاريخ قيد التنفيذ، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الاصل.
- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التى شهدت اضمحلالا فى قيمتها و الذى يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة و بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

و يتم قياس الخسائر الائتمانية و خسائر الاضمحلال فى القيمة المتعلقة بالادوات المالية على النحو التالى:

- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى فى المرحلة الأولى و يتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة المخاطر بالشركة.
- اذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرية فى خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، يتم نقل الأداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة فى هذه المرحلة.
- فى حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم ترحيلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التى انشأتها أو اقتنتها الشركة و تتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة، و بالتالى يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

٢/٦/٣ اضمحلال الاصول غير المالية:

- يتمثل اضمحلال الأصول فى المبلغ الذى تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته الاستردادية و التى تمثل القيمة العادلة للأصل مخصوما منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من الأصل) أيهما أكبر حيث يتم تحميل الانخفاض فى قيمة الأصل على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) ، و فى حالة وجود مؤشرات على ارتفاع قيمة الأصل فيتم عكس الخسارة الناتجة من اضمحلال قيمة الأصل بقائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و بما لا يجاوز قيمة الأصل الدفترية قبل تخفيض قيمة الاضمحلال.

٧/٣ الادوات المالية و قيمتها العادلة:

الأصول المالية:

١/٧/٣ الاعتراف و القياس الأولى:

- تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالمدينين و أدوات الدين فى تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية و الالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها أوليا فى تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا فى الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الأصل المالى (ما لم يكن المدنين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالى مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التى تسبب مباشرة إلى حيازتها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيا بسعر المعاملة.

٢/٧/٣ الأصول المالية – التبويب و القياس اللاحق:

- عند الاعتراف الأولى يتم تبويب الأصل المالى على (أدوات الدين) أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الإعتراف الأولى إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية و فى هذه الحالة يتم تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة فى اليوم الأولى من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير فى نموذج الأعمال.
- يتم تبويب الأصل المالى (أدوات دين) كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تصفيته على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
- فى حالة اذا كان سيتم الإحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج عمل يهدف إلى الإحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية،و
- فى حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية فى تواريخ محددة و التى تكون فقط مدفوعات أصل و فائدة على المبلغ الأصلى مستحق السداد.
- يتم تبويت الإستثمار فى أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و بيع الأصول المالية كليهما،وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالى تدفقات نقدية فى تواريخ محددة و التى تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلى و الفائدة على المبلغ الأصلى و الفائدة القائم.

- عند الإعتراف الأولى باستثمار فى أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة للاستثمار تظهر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى و لا يعاد تصنيفها فى قائمة الدخل.
- الأصول المالية التى لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر، و هذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الإعتراف الأولى فإنه يمكن للشركة ، أن تخصص - بشكل غير قابل للإلغاء – أصلا ماليا يستوفى المتطلبات التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهرى- عدم الثبات فى القياس أو الإعتراف (يشار إليه –احيانا- على أنه "عدم اتساق محاسبى") و الذى قد ينشأ خلال ذلك.
- لا يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لأدوات حقوق الملكية.

٣/٧/٣ الأصول المالية – تقييم نموذج الأعمال:

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذى يتم فيه الإحتفاظ بأصل مالى على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التى يتم بها إدارة الأعمال و يتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التى تم النظر فيها ما يلى:

- السياسات و الأهداف المعلنة للمحفظة و تشغيل تلك السياسات عمليا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية ، و الحفاظ على معدل فائدة معين.
- كيفية تقييم أداء المحفظة و إبلاغ إدارة الشركة بها.
- المخاطر التى تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها فى نموذج الأعمال) و كيفية إدارة تلك المخاطر.
- تكرار و حجم و توقيت مبيعات الأصول المالية فى الفترات السابقة و أسباب هذه المبيعات و التوقعات بشأن نشاط المبيعات فى المستقبل.
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة التى يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤/٧/٣ الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هى فقط مدفوعات أصل و فائدة:

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلى هو القيمة العادلة للأصل المالى عند الاعتراف المالى و تكون الفائدة هى مقابل القيمة الزمنية للنقود ، و مقابل المخاطر الإئتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلى القائم خلال فترة زمنية معينة و مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (خطر السيولة و التكاليف الإدارية)، بالاضافة إلى هامش الربح.

- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هى فقط مدفوعات أصل الفائدة ، تأخذ الشركة فى اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. و يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالى يحتوى على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة فى اعتبارها:
- الأحداث المحتملة التى من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التى قد تعدل معدل التدفقات التعاقدية بما فى ذلك ميزات المعدل المتغير.
- ميزات الدفع المسبق و الإضافات. (إن وجدت)
- الشروط التى تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
- يتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهرى المبالغ غير المدفوعة من الأصل و الفائدة على المبلغ الأساسى المستحق، و الذى قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التى يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الإسمية التعاقدية، و هى ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهرى المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (و التى قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الإعتراف الأولى.

٥/٧/٣ الأصول المالية – القياس اللاحق و الأرباح و الخسائر:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	**تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، و يتم الإعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.**
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	**تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الإضمحلال.** **إيرادات الفوائد ، أرباح و خسائر فروق العملة و الإضمحلال يتم الإعتراف بهم ضمن الأرباح**

	و الخسائر ، و بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.
أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة. إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح و خسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الإعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر. صافى الأرباح و الخسائر الأخرى يتم الإعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد ، مجمع الأرباح و الخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح و الخسائر.
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لا حقا بالقيمة العادلة. توزيعات الارباح يتم الإعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح و الخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الإستثمار. صافى الأرباح و الخسائر الأخرى التى تم الإعتراف بها فى الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح و الخسائر.

٦/٧/٣ الالتزامات المالية – التبويب و القياس اللاحق و الأرباح و الخسائر :

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- يتم تبويب الالتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف الأولى.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بصافى الأرباح و الخسائر بما فى ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح و الخسائر.
- الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، و يتم الإعتراف بمصروف الفوائد و أرباح و خسائر التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح و الخسائر، بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.

٧/٧/٣ الإستبعاد :

الاصول المالية:

- تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالى عند انقضاء الحقوق التعاقدية فى التدفقات النقدية من الأصل المالى، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية فى معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالى بشكل جوهرى، أو التى لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية و لا تحتفظ بالسيطرة على الأصوا المالية.
- تدخل الشركة فى معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها فى قائمة مركزها المالى ، و لكنها تحتفظ بكافة مخاطر و منافع الأصل المحولة فى هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية:

- يتم استبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنقضاء مدتها.
- تقوم الشركة أيضا بإستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها و التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، و فى هذه الحالة يتم الإعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أنها أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- عند استبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما فى ذلك أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الإعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

٨/٧/٣ مقاصة الأدوات المالية:

- تتم مقاصة الأصول و الإلتزامات المالية و يدرج الصافى فى قائمة المركز المالى عندما و عندما فقط:

- يكون لدى الشركة حق إلزامى قانونى فى تسوية المبالغ المثبتة، و عندما يكون لدى الشركة نية فى تسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافى أو بيع الأصول و سداد الإلتزامات فى آن واحد.

٩/٧/٣ الأدوات المالية المشتقة و محاسبة التغطية:

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية و المحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا و فى حالة توافر شروط محددة.
- المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بأى تغير فى القيمة العادلة فى الأرباح أو الخسائر.

٨/٣ اوراق القبض :

- تتمثل أوراق القبض فى قيمة الشيكات المحددة بتواريخ الاستحقاق و التى حصلت عليها الشركة كأدوات وفاء مقابل القيم التعاقدية للوحدات المتعاقد عليها، و يتم الإعتراف الأولى لأوراق القبض بالقيمة العادلة للمعاملة وقت إبرام التعاقد مع العملاء، على أن يتم القياس اللاحق لأوراق القبض التى تعتبر أدوات قابلة للتداول فى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام التكلفة المستهلكة و التى يتم تحديدها بخصم التدفقات النقدية المستقبلية لأوراق القبض بإتباع سعر الفائدة السوق للأدوات المالية المشابهة استهلاكا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر)

٩/٣ المخصصات :

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام قانوني أو تعاقدي قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي و يكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي .
- وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهريافيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .

١٠/٣ الموردون و اوراق الدفع والأرصدة الدائنة:

- تثبت ارصدة الموردين و اوراق الدفع و المصروفات المستحقة و التأمينات من الغير و الارصدة الدائنة الاخرى بالمبالغ المستحقة السداد فى المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد (بالتكلفة) .

١١/٣ الإقتراض بالفائدة :

- يتم الاعتراف بالإقتراض مبدئيابالقيم التي تم إستلامها ، و يتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدي الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات غير المتداولة .
- و يتم قياس القروض و الإقتراض بفوائد بعد الإعتراف المبدئي علي أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال ، مع إدراج أي فروق بين التكلفة و القيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض علي أساس سعر الفائدة الفعلي.

تكلفة الإقتراض :

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل و الذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزة للإستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه ، كجزء من تكلفة الأصل ، و يتم تحميل تكاليف الإقتراض الأخري كمصروف في الفترة التي تحققت فيها ، و تتمثل تكاليف الإقتراض في الفوائد و التكاليف الأخري التي تنفقها الشركة لإقتراض الأموال .

١٢/٣ الاحتياطى القانونى:

- تطبيقا لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسى للشركة فإنه يتم استقطاع ٥% من الأرباح السنوية كاحتياطى قانونى حتى يبلغ ٥٠% من رأس المال المصدر ومتي نقص الاحتياطي تعين العودة إلي الاقتطاع، يستعمل الاحتياطى بناء على قرار من الجمعية العامة وفقالاقتراح مجلس الادارة .

١٣/٣ توزيعات الأرباح:

- يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة الذي يتم فيه إعلان التوزيع .

١٤/٣ اسهم الخزينة:

- يتم اثبات اسهم الخزينة بتكلفة اقتناؤها و تظهر مخصومة من حقوق الملكية و لا يتم الاعتراف باى ربح او خسارة فى الارباح او الخسائر الناتجة عن شراء او بيع او اصدار او الغاء تلك الادوات و يتم ادراج ربح او خسارة التصرف فى الاسهم ضمن حقوق الملكية.

١٥/٣ ايرادات من عقود العملاء:

تقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء فى ضوء شروط ما جاء بمعيار المحاسبة المصرى رقم(٤٨) و ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد العقد.
- تحديد إلتزامات الأداء.
- تحديد سعر المعاملة.
- توزيع سعر المعاملة على إلتزامات الأداء فى حالة أن عقد العميل يشمل أكثر من إلتزام أداء.

- يتم الإعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء على مدار زمنى (الوفاء بإلتزامات الأداء على مدى زمنى يمثل الزمن الذى يتم فيه الوفاء بإلتزامات الأداء) اذا تم إستيفاء أحد الضوابط التالية:

أ- تلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء المنشأة و يستهلكها فى التوقيت الذى تقوم فيه الشركة بالتنفيذ.

ب- أو يترتب على التزامات الأداء قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل.

ت- أو لا يترتب على أداء الشركة إنشاء أصل ليس له استخدام بديل و للشركة حق واجب التنفيذ فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

- يتم الإعتراف بالإيرادات المحققة من عقود العملاء عند نقطة من الزمن إذا لم يكن الوفاء بإلتزامات الأداء يتم على مدار زمنى حيث تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الاداء عند نقطة من الزمن و هى النقطة التى يحصل فيها العميل على السيطرة على الأصل – و توجيه استخدام الأصل – و الحصول على ما يقارب جميع المنافع المتبقية، فى هذه الحالة يجب على الشركة أن تعترف بالايراد لأنها قامت بالوفاء بإلتزامات الأداء.

وجود مكون تمويلى هام

- يتم تعديل قيمة المبلغ المتعهد به – القيمة التعاقدية ليعكس آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويلى هام.

١٦/٣ الاعتراف بالايراد (ايراد السمسرة و العمولات):

يتحقق الإيراد وفقالمبدأ الاستحقاق ، و يتم إثبات الإيراد بناءا على تادية الخدمة و اصدار فاتورة للعميل.

١٧/٣ ايراد التوزيعات:

يتم اثبات ايرادات المساهمات عند اعلان التوزيعات المتعلقة بها:

- صندوق ضمان التسويات.
- شركة مصر المقاصة.
- صندوق حماية المستثمر.

و لا تعد توزيعات الاسهم المجانية ايرادات يتم اثباتها.

١٨/٣ ايرادات الفوائد الدائنة :

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد الدائنة وفقا لاساس الاستحقاق ، و يتم ادراج الفوائد الدائنة بقائمة الدخل .

١٩/٣ الشراء بالهامش:

- يقصد به العمليات التى تتم بموجب اتفاق ثلاثى بين احد امناء الحفظ و شركة او اكثر من شركات السمسرة و احد العملاء .
- ينظم ذلك القرار رقم١٩٢لسنه٢٠٠٥ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم٩٥لسنه١٩٩٢ الصادر بقرار وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم١٣٥لسنه١٩٩٣ و تاريخ سريانه ٢٠٠٥/٦/١٠.
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٠٩ وافق السيد الاستاذ الدكتور رئيس الهيئة العامه للرقابه الماليه على منح الشركة ترخيص القيام بمزاولة عمليات شراء الاوراق المالية بالهامش اعمالا لاحكام القانون رقم٩٥لسنه١٩٩٢ و لائحته التنفيذية و تعديلاتها .
- بلغت نسبه المبالغ المستحقه عن عملاء الشراء بالهامش إلي اجمالي عام الضمانات المقدمه من العملاء ٥٤.٦٣% .

٢٠/٣ ايرادات من شركات تابعة و شقيقة:

- يتم إثبات الايرادات الناتجة عن الاستثمارات فى شركات شقيقة و الناتجة عن اتباع أسلوب حقوق الملكية طبقا لنصيب الشركة فى نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها و طبقا لنسبة المساهمة بها ، بالإضافة للتغيير فى حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بالنسبة للبنود التى لم يتم إدراجها بنتائج الأعمال.
- كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الإستثمارات فى الشركات التابعة و الناتجة عن اتباع اسلوب التكلفة عند صدور الحق للشركة فى استلام تلك الإيرادات و العوائد سواء بواقع الإعلان أو بتحقق واقعة التحصيل الفعلى أيهما أكثر تحديدا.
- و يتم استبعاد أثر تلك الإيرادات المحققة سواءا بالتوزيع النقدى أو بتطبيق أسلوب حقوق الملكية من قائمة دخا المجموعة لدى إعدادها.

٢١/٣ ايرادات استثمارات عقارية:

يتم تحقق الإيراد الناتج من الاستثمار فى استثمارات عقارية عند اتمام و اكتمال عملية بيع تلك الاستثمارات و نقل ملكيتها - مبدئيا- الى المشترى ، و تثبت تلك الإيرادات كأرباح بيع بقيمة الفرق بين تكلفة تلك الإستثمارات و بين سعر البيع ، كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن إستغلال و تأجير تلك الإستثمارات للغير طبقا لمبدأ الاستحقاق.

٢٢/٣ المصروفات :

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات النشاط ، المصروفات الادارية و العمومية ، المصروفات التمويلية ، المصروفات الأخرى مع أدراجها بقائمة الدخل فى السنة المالية التى تحققت فيها تلك المصاريف وفقالأساس الاستحقاق .

٢٣/٣ التقديرات المحاسبية :

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية ، هذا وقد لا تختلف النتائج الفعلية نسبياعن تلك التقديرات.

٢٤/٣ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة :

تتمثل الأطراف ذوى العلاقة فى العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التى تنشأ بين المنشأة و بين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة و ذلك بالإضافة إلى العلاقة التى تنشأ بين الشركة و بين الأعضاء الأساسيين فى الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة و يكون لهم تأثير قوى على إتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، و تطلق المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة على جميع العمليات و المعاملات و تبادل الموارد و الخدمات و الالتزامات التى تنشأ بين المنشأة و بين هؤلاء الأطراف و التى يجب أن تتم على ذات الأسس مع الأطراف غير ذوى العلاقة.

٢٥/٣ قائمة التدفقات النقدية :

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاللطريقة غير المباشرة.
- لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية و ما فى حكمها الارصدة النقدية و الودائع لاجل لمدة تزيد عن ٣شهور و اذون الخزانة لمدة لا تزيد عن ٣شهور.

٢٦/٣ النقدية وما فى حكمها :

- تتضمن النقدية و ما فى حكمها ارصدة النقدية بالبنوك غير معرضة لاخطار هامة للتغير فى قيمتها العادلة و تستخدم بواسطة الشركة فى ادارة التزاماتها قصيرة الاجل.
- لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقدية وما فى حكمها تشتمل على أرصدة النقدية لدى البنوك وودائع قصيرة الآجل والتى لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل .

٢٧/٣ ضريبة الدخل و الضريبة المؤجلة :

- تتضمن ضريبة الدخل على ارباح أو خسائر السنه كل من ضريبة السنه و الضريبة المؤجلة و يتم اثباتها بقائمة الارباح و الخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية و التى يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية
- و تتمثل الضريبة الحالية فى الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة عن السنه باستخدام اسعار الضريبة السارية.
- يتم حساب ضريبة الدخل وفقا لقانون الضرائب المصرى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية .

١/٢٧/٣ ضريبة الدخل :

- يتم تقييم اصول و التزامات ضرائب الد خل للفترة الجارية و الفترات السابقة وفقاللمبلغ المتوقع استرداده او سداده لمصلحة الضرائب.

٢/٢٧/٣ الضريبة المؤجلة :

- يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للاصل او الالتزام للاغراض الضريبية (الاساس الضريبى) و قيمتها المدرجة بالميزانية (الاساس المحاسبى) و ذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.
- و يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوى بامكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ، و يتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .
- الضريبة المؤجلة تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التى يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التى يتم أعداد القوائم المالية طبقالها .
- يتم ادراج الضريبة الجارية و الضريبة المؤجلة كايراد او مصروف فى قائمة الدخل للفترة .

٢٨/٣ نصيب السهم في الأرباح (الخسائر) :

يتمثل نصيب السهم الأساسى فى الأرباح فى قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة من صافى الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية و المستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة (إن وجدت) و ذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية مرجحا بعامل الوقت.

٢٩/٣ العمليات غير المستمرة :

- تتمثل العملية غير المستمرة في عنصر من عناصر نشاط الشر كة و الذي يمثل خطاتجاوياكبيرامستقلاأو منطقة جغرافية للعمليات تم التصرف فيه أو تم تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع أو يمثل شركة تابعه تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها.
- يتم التبويب كعملية غير مستمرة عند التخلص أو عند ما تستوفي العمليات الشروط اللازمة لتبويبها كمحتفظ بها للبيع لو حدث مسبقاو يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة لقائمة الدخل و التدفقات النقدية بحيث تعكس العمليات بإفتراض أنها غير مستمرة من بداية سنة المقارنة .

٣٠/٣ أهداف وسياسات وأساليب ادارة رأس المال :

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التى تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على افضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال ، وللمحافظة على افضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة ببحث التغيير في قيمة التوزيعات المقترحة أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة .
- وتقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال وذلك من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية .
- ويتمثل اجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية للشركة بالإضافة الى الالتزامات طويلة الاجل ، وتعتمد الشركة على الموارد الذاتية والتسهيلات من المودرين والتسهيلات البنكية.

٣١/٣ سياسة الشركة في تدعيم الاحتياطيات (بخلاف الاحتياطي القانوني):

- طبقا لمادة (٥٥) من النظام الأساسي للشركة فأنه عند إجراء أى توزيعات يتم البدء باقتطاع مبلغ يوزاي ٥ % على الاقل من الارباح لتكوين الاحتياطي القانوني.
- وبعد اجراء التوزيعات على المساهمين والعاملين ومجلس الادارة يمكن وبناء على اقتراح مجلس الإدارة ترحيل الفوائض من الارباح الى السنة المقبلة كأرباح مرحلة او يكون به احتياطي غير عادي او مال للاستهلاك غير عادى، ويستعمل الاحتياطى بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة (مادة ٥٦ ، ٥٧) من النظام الأساسى.

٣٢/٣ مزايا العاملين:

١/٣٢/٣ نظام المعاشات للعاملين :

- تساهم الشركة فى نظام التامينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقا لقانون التامينات الاجتماعية رقم١٤٨ لسنه٢٠١٩ وتعديلاته وتحمل مساهمة الشركة على قائمة الدخل طبقا لاساس الاستحقاق ، و وفقا لهذا النظام يقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة.

٢/٣٢/٣ حصة العاملين فى الارباح:

- تدفع الشركة حصة العاملين فى الارباح بواقع ١٠% من صافى الربح بعد خصم الاحتياطى القانونى و الخسائر المرحلة (ان وجدت) وفيما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية و تعترف بحصة العاملين فى الارباح كالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمى الشركة.

٣٣/٣ علاوة الاصدار :

- تتمثل علاوة الإصدار فى الفرق الناتج عن زيادة رأس المال و ذلك بين القيمة الإسمية و بين قيمة الطرح للسهم، و يتم تخفيض علاوة الإصدار بقيمة مصاريف الإصدار الفعلية على أن تضاف صافى قيمة علاوة الإصدار إلى الاحتياطى القانونى حتى يبلغ نصف رأس المال المصدر ، و ما يزيد عن ذلك من صافى العلاوة المحصلة فيكون منها احتياطى خاص تقرره الجمعية العامة للشركة وفقا لما تراه مناسبا لصالح المساهمين على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح.

٣٤/٣ عقود التاجير:

أ- عقود تأجير الأصول:

- يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" و بالتزام عقد التاجير فى تاريخ بداية العقد حيث يتم قياس "حق الانتفاع" بالتكلفة فى تاريخ بداية عقد التأجير و تتضمن تكلفة أصل "حق انتفاع"مبلغ القياس الأولى لالتزام عقد التأجير و أى دفعات تمت فى أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير و أى تكاليف مباشرة و أى تكاليف يتم تكبدها فى تفكيك و إزالة الأصل محل العقد، كما يتم قياس إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد التأجير و تتمثل دفعات الايجار فى الدفعات التالية لحق استخدام الأصل سواء كانت دفعات ثابتة أو دفعات متغيرة (ليبور) أو مبالغ يتوقع سدادها بموجب ضمانات و سعر ممارسة لخيار الشراء و دفعات الغرامات لإنهاء عقد التاجير.

القياس اللاحق

- فى نهاية الفترة يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير و حتى نهاية العمر الإنتاجى للأصل محل العقد طبقا لمتطلبات الاهلاك الواردة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) ، اذا كان سيتم ممارسة خيار الشراء و فيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل إلى نهاية العمر الإنتاجى أو نهاية مدة التأجير أيهما أقرب كما يتم احتساب أية خسائر اضمحلال فى قيمة أصل "حق الانتفاع" إن وجد.
- بعد تاريخ عقد التأجير يتم قياس إلتزامات عقد التأجير ليعكس تغيرات الإيجار بما يلى:

أ- زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على إلتزام عقد التأجير.

ب- تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.

ت- إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.

- و إذا حدث تغير فى دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغير معدل الفائدة المستخدم فى تحديد دفعات الإيجار يتم إعادة قياس إلتزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة.

ب- عقود البيع مع اعادة الإستئجار:

- فى حالة البيع مع إعادة الإستئجار يتم تقييم عملية تحويل الأصول إذا كانت عملية (حصول المشترى على السيطرة على الأصل و توجيه استخدامه و الحصول على المنافع الإقتصادية المتبقية منه) أو ليست عملية بيع و ذلك على النحو التالى:

تحويل الاصل بمثل عملية بيع:

- يتم إثبات الأصل كحق إنتفاع طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار مقابل إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار كإلتزامات على النحو الوارد بسياسة عقود التأجير المدرجة فى البند (أ) بعاليه ، حيث يصنف العقد فى هذه الحالة كعقد إيجار.

تحويل الاصل ليس عملية بيع:

- يتم الاعتراف بالأصل المحول بدفاتر الشركة ضمن الأصول مقابل إثبات إلتزام مالى يساوى متحصلات التحويل بالعقد و يتم المحاسبة عن هذا الإلتزام طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) ، حيث يصنف العقد فى هذه الحالة كعقد تمويل بضمان الأصل.

ت- الاعفاءات من الاعتراف:

- قد تختار الشركة عدم تطبيق معيار النحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود التأجير بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل و عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

٣٥/٣ الارقام المقارنة :

يعاد تبويب الارقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى الفترة الحالية.

٤- النقدية لدى البنوك:

بلغ رصيد النقدية وما فى حكمها فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٢ ٢١٤ ٧٨٥ جنيه مصري بيانه كالتالى : -

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
نقدية بالصندوق	٣٢٣١٦	١٠٠٠٥
حسابات جارية بالبنوك	٢ ١٨٢ ٤٦٩	٣٧٠٦٧٠٨
الاجمالى	٢ ٢١٤ ٧٨٥	٣٧١٦٧١٣

٥- العملاء و اوراق القبض (بالصافى):

بلغ رصيد العملاء فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٤ ٥٩١ ٣٨٥ جنيه مصري ،بيانه كالتالى : -

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري
العملاء	١٢ ٦٦٣ ٧٧٢	١٢ ٧٥٥ ٦٦٦
خسائر ائتمانيه متوقعه	(٨ ٠٧٢ ٣٨٧)	(٨ ٠٧٢ ٣٨٧)
إجمالي ارصده العملاء و اوراق القبض	**٤ ٥٩١ ٣٨٥**	**٤ ٦٨٣ ٢٧٩**

٦- مدينون و حسابات مدينة أخرى:

بلغ رصيد مدينون وحسابات مدينه اخرى فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ١٠ ٤٧٧ ٦٦٥ جنيه مصري بيانه كالتالى : -

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري
سلف و عهد عاملين	١٠٧ ١١٠	١٤٢ ٣٩٥
*تامينات لدى الغير	١٠ ١٠١ ٤٠٠	٩١ ٤٠٠
مدينون و حسابات مدينه	**٢٧١ ٦٣٥**	--
خسائر ائتمانيه متوقعه	**(٢٤٨٠)**	--
الاجمالى	**١٠ ٤٧٧ ٦٦٥**	**٢٣٣ ٧٩٥**

***تم زياده مبلغ الامين المودع من الشركه لدي الهيئه العامه للرقابه الماليه بمبلغ ١٠ ملايين جنيه مصري لمده عام و ذلك طبقالقرار مجلس اداره الهيئه العامه للرقابه الماليه رقم ٩٤ لسنه ٢٠٢٢ .**

٧- استثمارات فى شركة مصر المقاصة:

بلغ رصيد الاستثمارات فى شركة مصر المقاصة فى ٢٠٢٣/٠٣/٣١ مبلغ ٢٠٥١٠٠ جنيه و هو قيمه المساهمه في رأس مال شركه مصر للمقاصه طبقا لاحكام قانون الايداع و القيد المركزي رقم ٩٣ لسنه ٢٠٠٠ و لائحته التنفيذيه و التي توجب علي الشركات العامله في مجال الاوراق الماليه المساهمه في راس مال شركه مصر للمقاصه و الايداع و القيد المركزي و يبلغ حصه الشركه عدد ٧٨٩٤ سهم .

يتمثل هذا البند فى حصة الشركة فى اسهم شركة مصر المقاصة كما يلى :

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري
استثمارات في شركه مصر للمقاصه	٢٠٥ ١٠٠	٢٠٥ ١٠٠
إ لا جمالي	**٢٠٥ ١٠٠**	**٢٠٥ ١٠٠**

٨- الاطراف ذات العلاقه:

- تثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التى تقوم بها الشركة فى سياق معاملتها العادية باستخدام نفس أسس التعامل التى تتم مع الاطراف الاخري .

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصري		٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصري	
	مدين	دائن	مدين	دائن
ارصده حسابات لبعض العاملين	١٩	٥٧٢٢٩	٦٩٢	٢٨٧٢٠٥
الاجمالي	١٩	٥٧٢٢٩	٦٩٢	٢٨٧٢٠٥

شركة العروبه للسمسره في الاوراق المالية

" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

فى ٣١ / ٠٣ / ٢٠٢٣

٠٩) الاصول الثابتة

–

	اثاث و تجهيزات	اجهزة كمبيوتر	اجهزه كهربائيه و الات و معدات	مباني	برامج وشبكات	الاجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
التكلفه						
التكلفه في ٠١ يناير ٢٠٢٢	١ ٠٩٧ ٢٤٩	٧١٣ ٩٩٠	٣٥٢ ٥٩٢	٨٠٠ ٠٠٠	١ ٧٣٥ ٤٠٦	٤ ٦٩٩ ٢٣٧
الاضافات		٢٤ ٩٠٩			٢٨ ٥٠٠	٥٣ ٤٠٩
الاستبعادات						
التكلفه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١ ٠٩٧ ٢٤٩**	**٧٣٨ ٨٩٩**	**٣٥٢ ٥٩٢**	**٨٠٠ ٠٠٠**	**١ ٧٦٣ ٩٠٦**	**٤ ٧٥٢ ٦٤٦**
الاضافات		٦ ٢١٥				٦ ٢١٥
الاستبعادات						
التكلفه في ٣١ مارس ٢٠٢٣	**١ ٠٩٧ ٢٤٩**	**٧٤٥ ١١٤**	**٣٥٢ ٥٩٢**	**٨٠٠ ٠٠٠**	**١ ٧٦٣ ٩٠٦**	**٤ ٧٥٨ ٨٦١**
مجمع الاهلاك						
مجمع الاهلاك في ٠١ يناير ٢٠٢٢	١ ٠٠٥ ٥٢٤	٦٩٠ ٥٨٠	٢٩٤ ٢٠٦	٤٢٨ ٣٩٥	١ ٣٩٨ ٥٤٥	٣ ٨١٧ ٢٥٠
الاهلاك خلال العام	٢٢ ٩٣١	٢٤ ١٦٠	١٤ ٥٩٦	٤٠ ٠٠٠	٥٤ ٨٠٤	١٥٦ ٤٩١
مجمع اهلاك مستبعد						
مجمع الاهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١ ٠٢٨ ٤٥٥**	**٧١٤ ٧٤٠**	**٣٠٨ ٨٠٢**	**٤٦٨ ٣٩٥**	**١ ٤٥٣ ٣٤٩**	**٣ ٩٧٣ ٧٤١**
الاهلاك خلال الفتره	٤ ٣٠٠	٣ ٧٩٧	٢ ٧٣٧	١٠ ٠٠٠	١١ ٦٤٦	٣٢ ٤٧٩
مجمع اهلاك مستبعد						
مجمع الاهلاك في ٣١ مارس ٢٠٢٣	**١ ٠٣٢ ٧٥٥**	**٧١٨ ٥٣٧**	**٣١١ ٥٣٩**	**٤٧٨ ٣٩٥**	**١ ٤٦٤ ٩٩٥**	**٤ ٠٠٦ ٢٢٠**
صافي القيمه الدفتريه في ٣١ مارس ٢٠٢٣	**٦٤ ٤٩٤**	**٢٦ ٥٧٧**	**٤١ ٠٥٣**	**٣٢١ ٦٠٥**	**٢٩٨ ٩١١**	**٧٥٢ ٦٤١**
صافي القيمه الدفتريه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٦٨ ٧٩٤**	**٢٤ ١٥٩**	**٤٣ ٧٩٠**	**٣٣١ ٦٠٥**	**٣١٠ ٥٥٧**	**٧٧٨ ٩٠٥**

– لا يوجد رهن علي الاصول الثابته

– لا توجد اصول غير مستغله

اهلاك الفتره تم تحميله علي قائمه الارباح و الخسائر علي النحو التالي

اهلاك اداري	٢٠ ٨٣٣
اهلاك تشغيلي	١١ ٦٤٦
	٣٢ ٤٧٩

١٠- دائنون و أرصدة دائنة اخرى :

بلغ رصيد دائنون وارصدة دائنة اخرى فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٨٣ ٢٥٠ جنيه مصري بيانه كالتالى :

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
موردون	١٧ ٤٨٤	--
خدمات (بورصه – هيئه سوق المال – مصر للمقاصه – دمغه)	٥ ١٣٦	٥١١
اداره السجلات	٣٤ ٦٩٦	٦ ٣١٦
اتعاب مراقب الحسابات	٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠
المساهمه التكافليه في نظام التأمين الصحي الشامل	١ ٩٣٤	٦ ٦١٥
مساهمه صندوق تكريم اسر الشهداء	--	٩٨٠
الاجمالى	**٨٣ ٢٥٠**	**٣٨ ٤٢٢**

١١- مصلحه الضرائب :

بلغ رصيد مصلحه الضرائب فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ١٤ ٣٤٨ جنيه مصري بيانه كالتالى :

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
ضرائب كسب عمل	١١ ٣٢٥	١٥ ٦٤٨
الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبه	٣ ٠٢٣	٤ ٥١٢
الاجمالى	**١٤ ٣٤٨**	**٢٠ ١٦٠**

١٢- قروض مسانده :

بلغ رصيد القروض المسانده فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ**١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه** مصري بيانه كالتالى :

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
السيد / وجدي قلته ميخائيل	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
الاجمالى	**١٥ ٠٠٠ ٠٠٠**	**١٥ ٠٠٠ ٠٠٠**

- وافقت الجمعيه العامه للشركه بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٣١ علي قرض مساند من السيد / وجدي قلته ميخائيل ليصبح رصيد القرض المساند الممنوح من سيادته ٥ ملايين جنيه .
- وافقت الجمعيه العامه للشركه بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٣٠ علي قرض مساند جديد من السيد / وجدي قلته ميخائيل بمبلغ ١٠ ملايين جنيه ليصبح رصيد القرض المساند الممنوح من سيادته ١٥ مليون جنيه.

تتوافر فى هذه القروض الشروط التالية:

- ألا تقل مدتها عن سنتين.
- ان يقدم هذا القرض دون الحصول على اى ضمانات و ليس له اولوية على اى قروض اخرى.
- يحق للطرف الاول ان يسترد مبلغ القرض قبل تاريخ الاستحقاق بشرط ألا يترتب على ذلك انخفاض صافى راس المال عن الحد الادنى المقرر بمعايير الملاءة.
- جميع القروض الممنوحه للشركه لا يترتب عليها اي التزامات تمويليه تجاه الساده المقرضين .

١٣- مشروعات تحت التنفيذ :

ويتمثل هذا الرصيد فيما يلى :

السـبـــان	الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/٠١	الاضافات خلال الفتره	المحول لحساب الاصول خلال الفتره	الرصيد في ٢٠٢٣/٠٣/٣١
انفاق استثماري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
*مقدم حجز شراء وحده بالعاصمه الاداريه	١٧٠٧٦٦٠	١٥٣٦٩٥	--	١٨٦١٣٥٥
الاجمالي	١٧٠٧٦٦٠	١٥٣٦٩٥	--	١٨٦١٣٥٥

- **بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٥ قامت الشركه بالتعاقد مع شركه إيدج لشراء وحده اداريه رقم ٢١ بمشروع الشركه بالعاصمه الاداريه الجديده بإجمالي قيمه ٤٧٨١٥٩٥ جم وتم سداد مقدم الحجز وتقوم الشركه بسداد الاقساط المستحقه .**

١٤- رأس المال المصدر والمدفوع:

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري والمصدر والمدفوع بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري موزع علي ٢٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري وبموجب اجتماع الجمعية العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٥ والتي قررت تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ لتصبح ١ جنيه مصري وتم اعتماد المحضر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٥ وفيما يلي تطور رأس المال للشركة :

المبلغ	البيـــان
٦٢٥٠٠	قيمة ٢٥% من رأس المال المصدر بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢ وأودع ببنك مصر وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢
٦٢٥٠٠	قيمة ٢٥% من رأس المال المصدر أودع بخزينة الشركة وذلك بموجب اعتماد محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة بتاريخ ٦/٦/ ٢٠٠١ وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠١/٦/٦
١٢٥٠٠٠	قيمة ٥٠% من رأس المال المصدر أودع بخزينة الشركة وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٨ وتم التأشير بالسجل التجارى فى ٢٠٠٦/١/١٨
٧٥٠٠٠٠	قيمة ٧٥% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٢٦ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٠ وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٣
١٠٠٠٠٠٠	قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٣٠ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٧ وتم التاشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٩
٣٠٠٠٠٠٠	قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٤٢ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٨
٥٠٠٠٠٠٠	قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع بالبنك العربي الافريقي وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٥٠ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢١ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٨
٣٠٠٠٠٠٠ ٧٠٠٠٠٠٠ ٤٥٠٠٠٠٠	بموجب الاكتتاب العام و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٠/٠٣/١٤ بموجب الاكتتاب العام و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١٠/٠٨/٠٨ بموجب قرار الجمعيه العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠ – بزياده رأس المال المصدر و المدفوع من الاحتياطيات و ذلك عن طريق اصدار اسهم مجانيه و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠١١/٠٦/٠٨
٢٤٥٠٠٠٠٠	**الاجمالـي**

- بلغت الخسائر المرحله في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ ١٩٣٣٠٢٥٣ جنيه مصري و تم الدعوه لانعقاد الجمعيه العامه الغير عاديه في ٢٠٢٣/٠٣/٣٠ و ذلك للنظر في استمرار النشاط و تم انعقاد الجمعيه و الموافقه علي استمرار النشاط .
- قامت الشركه بالدعوه لانعقاد الجمعيه العامه غير العاديه للموافقه علي زياده راس المال بقيمه ٥ ملايين جنيه من الارصده الدائنه للمساهمين و ذلك في ٢٠٢٣/٠٥/٠٣ و تمت الموافقه علي الزياده .

هيكل المساهمين (المساهمين الذين يملكون ٥% فاكثر)

الاسم	الموقف وفقا لبيانات شركه مصر للمقاصه بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٣٠	
	عدد الاسهم	نسبه
مينا وجدى قلته ميخائيل	٥٠٠٠٠٠٠	%٢٠.٤١
سناء بشرى حفيظ	٤٤٦٩٦٨٧	%١٨.٢٤
دينا وجدي قلته ميخائيل	٤٣١٩٦٨٧	%١٧.٦٣
حسام الدين يوسف الطاهر	١٦٩٦٩٨٦	%٦.٩٣
رانيا اسماعيل محمد مهدي	١٦٨٢٦٦٩	%٦.٨٧
عباس محمد رضا عباس الطوخى	١٤٥٣١٢٣	%٥.٩٣
نهله يحيي عبد الخالق عمر تحيمر	١٤٤٧٢٧٠	%٥.٩١
احمد عباس محمد رضا الطوخى	١٢٦٩١٠٠	%٥.١٨
الاجمالى	٢١٣٣٨٥٢٢	% ٨٧.٠٩

هيكل المساهمين الاجمالى موضحابه الاسهم حرة التداول :

الاســم	الموقف وفقا لبيانات شركه مصر للمقاصه بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٣٠	
	عدد الاسهم	نسبتها
اجمالى اسهم الشركة المقيدة لدى شركة مصر للمقاصه	٢٤٥٠٠٠٠٠	%١٠٠
اجمالى الاسهم غير المودعه بالايداع المركزى	٦٧٦٢٠	%٠.٢٧٦
اجمالى الاسهم المودعه بالايداع المركزى	٢٤٤٣٢٣٨٠	%٩٩.٧٢٤
اسهم خزينه	٠	٠
إجمالي اسهم بغرض الاحتفاظ	٢٢٢٢١٨٤٤	%٩٠.٧٠١٤
إجمالي الاسهم حره التداول	٢٢١٠٥٣٦	%٩٠.٢٢٦

١٥- ايرادات النشاط :

يتمثل بند ايرادات النشاط الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ مارس ٢٠٢٣ بمبلغ ٦٢٩ ٢٧٥ جنيه مصري بيانه كالتالى :-

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/٠٣/٣١ جنيه مصري
عمولات	٦١٤ ٥٥٤	٨٩٦٩٨٠
مقابل تمويل عمليات الشراء الهامشي	١٤ ٧٢١	٦٢ ٤٧٧
الاجمالى	**٦٢٩ ٢٧٥**	**٩٥٩ ٤٥٧**

١٦- تكلفه ايرادات النشاط :

يتمثل تكلفه ايرادات النشاط في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٢٠٣٢٠٦ جنيه مصري بيانه كالتالي :

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/٠٣/٣١ جنيه مصري
رواتب و اجور	١٣٨٣٥٠	٢٣٨٦٠٠
رسوم و اشتراكات	١٠٢٢٦	٢٧٤٥١
صيانه	٤٢٩٨٤	٣٧٦٨٠
اهلاكات تشغيل	١١٦٤٦	١٢٦٣٢
الاجمالى	**٢٠٣٢٠٦**	**٣١٦٣٦٣**

١٧- المصروفات العمومية :

تمثل بند مصروفات عمومية الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ مارس ٢٠٢٣ بمبلغ **٩٣٤٥٦٧** جنيه مصري فيما يلي :-

بيـان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصرى		٢٠٢٢/٠٣/٣١ جنيه مصرى
مرتبات	٤٠٥٨٧٥		٢٩٨١٣٥
تامينات اجتماعيه	٤٧٩٩٠		٥٦١٩٥
كهرباء و مياه	٤٨٤٤		٥٢٤٦
اكراميات و هدايا	٨٠١٦		٤٧٧٥
تليفون و بريد و دمغه	٢٣١٠		٣٣١٥
ادوات كتابية و مطبوعات	٥٤٥٧		١٤٦٩٥
ايجار	٧٦٧٥٠		٦٣٩٧٤
صيانةواصلاح	١٨٦١٥		**٤٣٢١٦**
اهلاكات اداريه	٢٠٨٣٣		٢٥٤٢٢
بوفيه وضيافة	٢١٠٨		١٨٢٨٢
اتعاب و استشارات	٩٩٠٠		٥٥٠٠
نقل و انتقال	١١٥١٠		٧٢٦٠
رسوم و اشتراكات	٧٣٨١٥		٢٦٦٨٠
م. بنكية	٣٧٩٦		٣٤٩٠
مصروفات قضائيه	٢٢٤٩٨		٠٠
مصروفات بالبورصة	٨٢١٠٠		٦٢١٨٥
مصروفات بمصر المقاصة	٢٣١٤٦		١٣٩٠٩
مصروفات بهيئة الرقابة المالية	٤٠٠٠٤		٢١٦٩٢
بدلات حضور و مكافات اعضاء مجلس الاداره	٧٥٠٠٠		--
الاجمالى	**٩٣٤٥٦٧**		**٦٧٣٩٧١**

١٨- ايرادات أخرى:

يتمثل بند ايرادات اخري الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ مارس ٢٠٢٣ بمبلغ ٦٩٩٢٧ جنيه مصري بيانه كالتالى :-

البيان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصري	٢٠٢٢/٠٣/٣١ جنيه مصرى
عوائد بنكيه	٥٧٧٥	١٦٦٧٧
ايرادات اخري	٦٤١٥٢	٩٧٢٤٤
الاجمالى	**٦٩٩٢٧**	**١١٣٩٢١**

١٩- نصيب السهم فى الارباح (الخسائر):

بلغ نصيب السهم فى ٣١ مارس ٢٠٢٣ من الارباح (الخسائر) مبلغ (٠.٠١٤٩) جنيه مصرى فى حين بلغ نصيب السهم من الارباح (الخسائر) عن الفتره المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠٢٢ مبلغ (٠.٠٥٢) جنيه مصرى و ذلك بيانها كالتالى :-

البيـــان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/٠٣/٣١ جنيه مصرى
صافى ارباح(خسارة) الفتره	(٣٦٤ ٢٧٣)	(١ ٢٦٤ ٣٨٢)
يقسم على		
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
نصيب السهم فى الأرباح(خسارة) (جنيه/سهم)	**(٠.٠١٤٩)**	**(٠.٠٥٢)**

٢٠- الموقف الضريبي:

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية بانتظام.

- **الضريبة علي ارباح شركات الاموال**
  - الشركه ملتزمة بتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية و سداد المستحق من واقع الاقرار .
  - السنوات من بدايه النشاط حتي عام ٢٠٠٤ و تم اخطار الشركه بنماذج ٣، ٤ و ظهرت بعض الفروق و تم سدادها .
  - السنوات ٢٠١٠ : ٢٠١١ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و تم التحويل الي لجنه الطعن الضريبي و صدر قرار بأعاده الملف للمأموريه للفحص و لم يتم الفحص حتي تاريخه .
  - السنوات ٢٠١٣ : ٢٠١٤ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و احاله الملف للجنه الداخليه في المصلحه و لم يتم الاتفاق و تم التحويل إلي لجان الطعن الضريبي لم يتم تحديد جلسه حتي تاريخه .
  - السنوات ٢٠١٥ : ٢٠١٧ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و لم يتم الفحص حتي تاريخه
  - السنوات من ٢٠١٨ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **الضريبة علي المرتبات**
  - تقوم الشركه بتقديم التسويات السنويه في نهايه كل عام و سداد الضريبه المستحقه من واقع التسويات المقدمه.
  - تم فحص السنوات من بدايه النشاط حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ و تم سداد الفروق الضريبيه المستحقه .
  - السنوات من ٢٠١٤ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **ضريبة الدمغة**
  - قامت مأمورية ضرائب دمغة القاهرة بفحص محررات الشركة حتى عام ٢٠١٤/١٢/٣١ وتم سداد الفروق الضريبية المستحقة .
  - السنوات من ٢٠١٥ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **نظام الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة**
  - الشركه ملتزمة بتنفيذ احكام الخصم تحت حساب الضريبة و تم السداد حتي ٢٠٢٢/١٢/٣١ .
  - قامت مأمورية الضرائب بفحص الشركة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٦ وتم سداد الفروق الضريبية المستحقة.
  - السنوات من ٢٠١٧ حتي تاريخه لم يتم الفحص .
- **ضريبة القيمه المضافه**
  - الشركة غير خاضعة لضريبة القيمه المضافه .
- **التأمينات الاجتماعيه**
  - يتم سداد التأمينات الاجتماعيه بصفه دوريه

٢١- التزامات ضريبية :

تتمثل الالتزامات الضريبيه علي الشركه في ضرائب الدخل الجاريه و ضرائب الدخل المؤجله :

٢١-١ ضريبه الدخل الجاريه :

البيـــان	٢٠٢٣/٠٣/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
ضريبه الدخل الجاريه	--	--
	--	--

تسويه ضريبه الدخل علي اساس السعر الفعلي للضريبه

- صافي الربح المحاسبي (الخساره)	(٣٦٦٢٠١)	(٦٥٥٢١٨٢)
- تسويات ضريبيه	(٢٦٧٩٢١٧)	٣٩١٨٨٥٥
- صافي الوعاء الضريبي	**(٣٠٤٥٤١٨)**	**(٢٦٣٣٣٢٧)**
- الضريبه المستحقه	٠٠	٠٠
- السعر الفعلي للضريبه	٠٠	٠٠

٢١ -٢ ضريبه الدخل المؤجله

التزامات ضريبية مؤجلة ناشئة عن اهلاكات الأصول الثابتة (الفرق بين الأساس المحاسبي والأساس الضريبي) :

ويتمثل هذا الرصيد فيما يلى :

البيـــــان	الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/٠١	الحركه خلال الفتره	الرصيد في ٢٠٢٣/٠٣/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
ضريبه الدخل المؤجله	(٧٩ ٩٥٠)	١٩٢٨	(٧٨ ٠٢٢)
الاجمالي	**(٧٩ ٩٥٠)**	**١٩٢٨**	**(٧٨ ٠٢٢)**

٢٢ – الالتزامات المحتملة و الارتباطات التعاقدية الاخرى:

لا توجد التزامات محتملة حتى تاريخه.

٢٣- الموقف القانونى:

تم رفع دعوي قضائيه رقم ١٠٧٣ لسنه ٢٠٢٢ من الهيئه العامه للرقابه الماليه ضد بعض العاملين بالشركه بصفتهم الوظيفيه و تم احاله الدعوي للخبراء و متوقع عدم تحمل الشركه عباء ماليه عن الدعوي .

٢٤ – توزيع الارباح:

طبقا للمادة ٥٨ من النظام الاساسى للشركة يتم توزيع الارباح كما يلى:

- ٥% احتياطى قانونى يتوقف متى بلغ نصف راس المال المصدر.
- ١٠% حصة العاملين بما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية للعاملين طبقا للقواعد التى يضعها مجلس ادارة الشركة و تعتمدها الجمعية العامة.
- ٥% حصة اولى للمساهمين من رأس مال الشركة.
- ٥% مكافاة مجلس الادارة من الباقى.
- الباقى حصة ثانية للمساهمين أو يرحل بناءا على اقتراح مجلس الادارة أو يكون احتياطى غير عادى أو مال لاستهلاك غير عادى.

٢٥- الارتباطات الرأسماليه :

بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٥ قامت الشركه بالتعاقد مع شركه إيدج لشراء وحده اداريه رقم ٢١ بمشروع الشركه بالعاصمه الاداريه الجديده بإجمالي قيمه ٤٧٨١٥٩٥ جم و تم سداد مقدم الحجز و تقوم الشركه بسداد الاقساط المستحقه في تواريخ استحقاقها علي ان يتم استلام الوحده خلال ٤ سنوات من تاريخ التعاقد .

٢٦-الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك و ارصدة المدينون والأرصدة المدينة الاخرى ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة الاخرى.

ويتضمن الإيضاح رقم (٧/٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات .

أ- **خطر سعر الفائدة :**

يتمثل خطر الفائدة فى التغير المحتمل فى أسعار الفائدة و أثرها على الإلتزامات المالية الحالية و المستقبلية و المتمثلة فى الفوائد و العمولات على أرصدة القروض و السلفيات و مصادر التمويل الأخرى و التى قد يكون لها أثرا عكسيا على نتائج الأعمال.

و تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة به .

ب- **خطر أسعار الصرف :**

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التقلبات فى سعر الصرف والذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية . و لا توجد التزامات بعملات أجنبية.

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١/٣) فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام متوسط أسعار الصرف المعلنة من البنوك التى تتعامل معها الشركة فى تاريخ الميزانية.

ت- **خطر الائتمان :**

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الإئتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر محدود نظرالأن الشركة تتعامل مع عملاء ذو ملاءة مالية جيدة و قد وضعت الشركة سياسة ائتمانية تتضمن الحصول على دفعات مقدمه.

ث- **خطر السيولة :**

يتمثل خطر السيولة في مقدرة الشركة على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الالتزامات المتعلقة بالادوات المالية . و قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم بيع أصل مالى بسرعة و بقيمة تقارب قيمتة العادلة .

و تقوم الشركة بادارة السيولة عن طريق التأكد بشكل دورى من توفر سيولة كافية لمقابلة اية التزامات مستقبلية . و تقوم ادارة الشركة على توفير السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها المستقبلية عند استحقاقها .

ج- **القيمة العادلة للأدوات المالية :**

طبقالاسس التقييم المتبعة فى تقييم اصول والتزامات الشركة الواردة بالايضاح رقم (٧/٣) فإن القيمة العادلة للادوات المالية لا تختلف اختلافا جوهريا عن قيمتها الدفترية فى تاريخ الميزانية .

ح- **خطر السوق:**

يتمثل خطر السوق فى التغيرات فى الاسعار و التى تنشأ من التغير فى اسعار الصرف و الفوائد و اسعار الاوراق المالية التى قد تؤثر على ايرادات الشركة او تكلفة احتفاظها بالادوات المالية ان وجدت.

خ- **خطر الاستثمار:**

يتمثل الإستثمار فى النخفاض المحتمل فى العوائد و التوزيعات المحتملة و المتوقعة من الشركات المستثمر فى رؤوس أموالها و إمكانية إعادة الإستثمار فى أوراق مالية أخرى ذات عوائد مرتفعة نسبيا ، و ذلك بالإضافة إلى المخاطر المحتملة من عدم التنوع المناسب فى محفظة الأوراق المالية فى كافة القطاعات الإستثمارية القائمة و المحتملة ، و تقوم الشركة بإتباع سياسة فى إدارة محفظة الأوراق المالية بالشركة من شأنها تعظيم العوائد و الإيرادات و الأرباح المحققة من خلال عمليات الشراء و إعادة البيع و كذلك البيع و اعادة الشراء و ذلك بالإضافة إلى التنوع فى الإستثمار فى القطاعات الإستثمارية ذات العوائد المستقرة نسبيا.

٢٧- الاحداث الجارية الهامة :

- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٤ تم انعقاد الجمعيه العامه غير العاديه للشركه للنظر في الموافقه علي زياده راس المال بقيمه ٥ ملايين جنيه من الارصده الدائنه للمساهمين و ذلك لتدعيم الموقف المالي للشركه و تمت الموافقه علي الزياده و جاري التأشير في السجل التجاري بعد اعتماد الجمعيه من الجهه الاداريه المختصه .
- ادى تباطؤ العديد من إقتصاديات الدول الكبرى فى الفترة الأخيرة إلى مزيج من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية ، و اضطراب سلاسل الإمداد و ارتفاع تكاليف الشحن . بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية فى الدول الناشئة، مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت على إقتصاديات الكثير من الدول و منها إقتصاد جمهورية مصر العربية ، كما أن الحرب بين روسيا و أوكرانيا أدت إلى إنخفاض تدفقات النقد الأجنبى من السياحة و كذلك الإستثمار الأجنبى المباشر ، و هو ما ترتب عليه إرتفاع الأسعار بصفة عامة.
- تلك الزيادة فى الأسعار العالمية شكلت ضغطا إضافيا على العملة المحلية (الجنيه المصرى) مما استوجب تدخل البنك المركزى برفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى و تحريك سعر الصرف خلال شهر مارس٢٠٢٢ و قد نتج عن هذا التحريك انخفاض فى قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار خلال تلك الفترة بنسبة تجاوزت ١٨%.
- و بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧ قرر البنك المركزى زيادة سعر الائتمان و الخصم بواقع ٢٠٠ نقطة اساس ليصل الى ١٣.٧٥% و بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٢ قرر البنك المركزى زيادة سعر الائتمان و الخصم بواقع ٣٠٠ نقطة اساس ليصل الى ١٦.٧٥%و تبنى سعر صرف مرن ليعكس سعر الصرف قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية الاخرى بواسطة قوى العرض و الطلب و نتج عن هذا النظام انخفاض فى قيمة الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية.

- قد يكون لتلك الأحداث آثار على نشاط الشركة و قوائمها المالية فى المستقبل (مركزها المالى و نتائج اعمالها و تدفقاتها النقدية) ولكن لا يمكن تحديده بشكل دقيق فى الوقت الحالى.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٦ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨٣ لعام ٢٠٢٣ بتعديل و إعاده إصدار بعض احكام معايير المحاسبه المصريه و فيما يلي ملخص بهذه التعديلات

المعايير الجديده أو التي تم اعاده اصدارها	ملخص لاهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم الماليه	تاريخ التطبيق
معيار محاسبه مصري جديد رقم (١٠)المعدل ٢٠٢٣ "الاصول الثابته و اهلاكاتها " و معيار المحاسبه رقم (٢٣) المعدل ٢٠٠٠ " الاصول غير الملموسه"	١- تم اعاده اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ حيث تم السماح باستخدام نموذج اعاده التقييم عند القياس اللاحق للاصول الثابته و الاصول غير الملموسه . ٢- و قد ترتب علي ذلك تعديل الفقرات المرتبطه باستخدام خيار نموذج اعاده التقييم ببعض معايير المحاسبه المصريه السارية ، و فيما يلي بيان تلك المعايير : - معيار المحاسبه المصري رقم (٥) السياسات المحاسبيه و الاخطاء . - معيار المحاسبه المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل - معيار المحاسبه المصري رقم (٣٠) القوائم الماليه الدوريه . - معيار المحاسبه المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمه الاصول . - معيار المحاسبه المصري رقم (٣٥) الزراعه - معيار المحاسبه المصري رقم (٤٩) عقود التأجير	تقوم الاداره في الوقت الحالي بدراسه امكانيه تغيير السياسات المحاسبيه المتبعه و استخدام خيار نموذج اعاده التقييم الوارد بالمعيار ، و تقييم الاثر المحتمل علي القوائم الماليه في حاله استخدام ذلك المعيار .	تطبق التعديلات الخاصه باضافه خيار استخدام نموذج اعاده التقييم علي الفترات الماليه التي تبدأ في او بعد ١ /٢٠٢٣/١ و ذلك باثر رجعي مع اثبات الاثر التراكمي لتطبيق نموذج اعاده التقييم بشكل أولي باضافته الي حساب فائض اعاده التقييم بجانب حقوق الملكيه في بدايه الفتره الماليه التي تقوم فيها الشركه بتطبيق هذا النموذج لاول مره .
معيار المحاسبه مصري جديد رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ " التنقيب عن و تقييم الموارد التعدينيه "	١- تم اعاده اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ ، حيث تم السماح باستخدام نموذج اعاده التقييم عند القياس اللاحق لاصول التنقيب و التقييم . ٢- تقوم الشركه بتطبيق اما نموذج التكلفه او نموذج اعاده التقييم لاصول التنقيب و التقييم علي ان يتم التقييم بمعرفه خبراء متخصصين في التقييم و التثمين ضمن المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزاره البترول ، و في حاله تطبيق نموذج اعاده التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبه المصري رقم (١٠) " الاصول الثابته و اهلاكاتها " او النموذج الوارد في معيار المحاسبه المصري رقم (٢٣) " الاصول غير الملموسه" فيجب أن يكون متسقا مع تبويب الاصول وفقا للفقره رقم (١٥) من معيار المحاسبه المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣	المعيار ليس له تأثير علي القوائم الماليه	تطبق التعديلات الخاصه بإضافه خيار استخدام نموذج اعاده التقييم علي الفترات الماليه التي تبدأ في او بعد ٢٠٢٣/١/١ و ذلك باثر رجعي مع اثبات الاثر التراكمي لتطبيق نموذج اعاده التقييم بشكل اولي باضافته الي حساب فائض اعاده التقييم بجانب حقوق الملكيه في بدايه الفتره الماليه التي تقوم فيها الشركه بتطبيق هذا النموذج لاول مره .
معيار محاسبه مصري جديد رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ " الزراعه "	١- تم اعاده اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ حيث تم تعديل الفقرات (١-٥)و (٨) و (٢٤) و (٤٤) و اضافه الفقرات (٥أ)- (٥ج) و (٦٣) فيما يخص المعالجه المحاسبيه للنباتات المثمره (و عدل طبقا لذلك معيار المحاسبه المصري رقم (١٠) " الاصول الثابته و اهلاكاتها " . ٢- لا يلزم الشركه الافصاح عن امعلومات الكميه المطلوبه بموجب الفقره ٢٨(و) من معيار المحاسبه المصري رقم (٥) للفتره الحاليه ، و هي فتره القوائم الماليه التي يطبق فيها لاول مره معيار المحاسبه المصري رقم (٣٥)المعدل ٢٠٢٣ و معيار المحاسبه رقم (١٠)المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمره و لكن يجب عرض معلومات الكميه المطلوبه بموجب الفقره ٢٨(و) من معيار المحاسبه المصري رقم (٥) لكل فتره سابقه معروضه	المعيار ليس له تأثير علي القوائم الماليه	تطبق تلك التعديلات للفترات السنويه التي تبدأ في أو بعد ٢٠٢٣/٠١/٠١ ، و ذلك بأثر رجعي مع اثبات الاثر التراكمي للمعالجه المحاسبيه للنباتات المثمره بشكل اولي باضافته الي رصيد الارباح أو الخسائر المرحله في بدايه الفتره الماليه التي تقوم فيها الشركه بتطبيق هذه التعديلات لاول مره .
معيار المحاسبه مصري جديد رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ " الاستثمار العقاري "	١- تم اعاده اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ ، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمه الادله عند القياس اللاحق للاستثمارات العقاريه . ٢- و قد ترتب علي ذلك تعديل الفقرات المرتبطه باستخدام خيار نموذج اعاده التقييم ببعض معايير المحاسبه المصريه و فيما يلي بيان تلك المعايير : -معيار المحاسبه المصري رقم (١) " عرض القوائم الماليه " -معيار المحاسبه المصري رقم (٥) " السياسات المحاسبيه و التغيرات في التقديرات المحاسبيه و الاخطاء " -معيار المحاسبه المصري رقم (١٣) " اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبيه " -معيار المحاسبه المصري رقم (٢٤) " ضرائب الدخل " -معيار المحاسبه المصري رقم (٣٠) " القوائم الماليه الدوريه " -معيار المحاسبه المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمه الاصول " -معيار المحاسبه المصري رقم (٣٢) " الاصول غير المتداوله المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمره " -معيار المحاسبه المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير "	تقوم الاداره في الوقت الحالي بدراسه امكانيه تغيير السياسات المحاسبيه المتبعه و استخدام خيار نموذج اعاده التقييم الوارد بالمعيار ، و تقييم الاثر المحتمل علي القوائم الماليه في حاله استخدام ذلك المعيار .	تطبيق التعديلات الخاصه باضافه خيار استخدام نموذج القيمه العادله علي الفترات الماليه التي تبدأ في او بعد ٢٠٢٣/١/١ و ذلك بأثر رجعي مع اثبات الاثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمه العادله بشكل اولي باضافته الي رصيد الارباح أو الخسائر المرحله في بدايه الفتره الماليه التي تقوم فيها الشركه بتطبيق هذه المعالجه لاول مره .

المعايير الجديده أو التي تم اعاده اصدارها	ملخص لاهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم الماليه	تاريخ التطبيق
معيار محاسبه مصري جديد رقم (٥٠) " عقود التأمين "	١- يحدد هذا المعيار مبادئ اثبات عقود التأمين الواقعه ضمن نطاق هذا المعيار ، و يحدد قياسها و عرضها و الافصاح عنها ، ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأه بتقديم المعلومات الملائمه التي تعبر بصدق عن تلك العقود . و توفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم الماليه الاساس اللازم لتقييم اثر عقود التأمين تلك علي المركز المالي للشركه و ادائها المالي و تدفقاتها النقديه . ٢- يحل معيار المحاسبه رقم (٥٠) محل و يلغي معيار المحاسبه المصري رقم ٣٧ " عقود التأمين " ٣- اي اشاره في معايير المحاسبه المصريه الاخري الي معيار المحاسبه المصريه رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبه المصري رقم (٥٠) ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبه المصريه التاليه للتوافق مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبه المصريه رقم (٥٠) " عقود التأمين " و هي كما يلي : - معيار المحاسبه المصري رقم (١٠) " الاصول الثابته و اهلاكها " - معيار المحاسبه المصري رقم (٢٣) " الاصول غير الملموسه " - معيار المحاسبه المصري رقم (٣٤) " الاستثمار العقاري "	تقوم الاداره في الوقت الحالي بتقييم الاثر المحتمل علي القوائم الماليه من تطبيق المعيار .	يجب تطبيق معيار المحاسبه المصري رقم (٥٠) للفترات الماليه السنويه التي تبدأ في او بعد ٢٠٢٤/٠٧/٠١ ، و اذا تم تطبيق معيار المحاسبه المصري رقم (٥٠) لفتره اسبق، فيجب علي الشركه الافصاح عن تلك الحقيقه .